

## قانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٩

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٧٤٩٢٢٢٧١٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وتسعة وأربعون ملياراً ومائتان واثنان وعشرون مليوناً وسبعمائة وخمسة عشر ألف جنيه) .

( المادة الثانية )

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٦٤٨٤٨٦٤٧٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وثمانية وأربعون ملياراً وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً وأربعمائة وتسعة وسبعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :  
أجور بمبلغ ١١٧٧٢٩٩٠٠٠ جنيه .  
باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٦٤٧٣٠٩١٨٠٠٠٠ جنيه .

( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٦٦٩٩١٩٤٢٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وتسعة وستون ملياراً وتسعمائة وتسعة عشر مليوناً وأربعمائة واثنان وعشرون ألف جنيه) منها مبلغ ٥٢٩٦٣٠٩٢٠٠٠ جنيه إعانات .

( المادة الرابعة )

قدرت أرباح العام للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٢١٤٣٢٩٤٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون ملياراً وأربعمائة واثنان وثلاثون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) منه مبلغ ١٩٢٨٩٦٤٩٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بمبلغ ٧٩٣.٣٢٩٣.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وسبعون ملياراً وثلاثمائة وثلاثة ملايين ومائتان وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٧٥١٥٥.٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٧٩.٢٨١٣٨.٠٠٠ جنيه .

( المادة السادسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بمبلغ ٧٩٣.٣٢٩٣.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وسبعون ملياراً وثلاثمائة وثلاثة ملايين ومائتان وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتى :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤.٨٣٢٩٣.٠٠٠ جنيه .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٧٥٢٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

( المادة الثامنة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة التاسعة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة العاشرة )

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية ٢٢ شوال سنة ١٤٤٠ هـ

( الموافق ٢٦ يونية سنة ٢٠١٩ م ) .

## مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر (هـ) في ٢٦ يونية سنة ٢٠١٩

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	بيان	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	بيان
		<b>الإيرادات :</b>			<b>التكاليف والمصروفات :</b>
٦٤٥٣.١٩٥٩.٠٠٠	٦.٨٨٤٢٢٢٢.٠٠٠	مجموعة (١) إيرادات النشاط	٢.١٩٤٤١٢٥.٠٠٠	١٢٧٤٢٦٣٣٦.٠٠٠	مجموعة (١) خامات ومواد وتورد وتقطع غيار
٨٩.٧٥٣٨٧.٠٠٠	٥٢٩٦٣.٩٢.٠٠٠	مجموعة (٢) منح وأعطيات	١.٧٤٦٦٦.٠٠٠	١١٧٧٢٩٩.٠٠٠	مجموعة (٢) الأجرور
٢٧٦.٩٧.٠٠٠	٥.١٤.٩٩.٠٠٠	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد	٩٣٧٨٤٥.٥.٠٠٠	١١٣.٩١٩١١.٠٠٠	مجموعة (٣) المصروفات
١٤٧٩٤٥٦٩.٠٠٠	٣١.٠٠٠.٩.٠٠٠	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى	٣٧٤٤٣.٧٦٥.٠٠٠	٣٣٧٨٧٤٣٧.٠٠٠	مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع
٧٥١٩٣٢٨٨٥.٠٠٠	٦٦٩٩٩١٩٤٢٢.٠٠٠	<b>جملة الإيرادات</b>	٧٢٤.٧٤٣.٨.٠٠٠	*٦٨٩١٦٥٦٣.٠٠٠	مجموعة (٥) أعباء وخسائر
					<b>جملة التكاليف والمصروفات</b>
					<b>أرباح العام :</b>
			٢٥.٧٢٧١٩.٠٠٠	١٩٢٨٩٦٤٩.٠٠٠	أرباح موزعة (فائض حكومة)
			٧٧٨٥٨٥٨.٠٠٠	٧١٤٣٢٩٤.٠٠٠	أخرى
			٢٧٨٥٨٥٧٧.٠٠٠	٢١٤٣٢٩٤٣.٠٠٠	صافي ربح العام
٧٥١٩٣٢٨٨٥.٠٠٠	٦٦٩٩٩١٩٤٢٢.٠٠٠	<b>جملة المراتبة الجارية</b>	٧٥١٩٣٢٨٨٥.٠٠٠	٦٦٩٩٩١٩٤٢٢.٠٠٠	<b>جملة المراتبة الجارية</b>
		<b>الإيرادات الإسهامية :</b>			<b>الاستخدامات الإسهامية :</b>
١١.٩١.٥٠٥.٠٠٠	٤.٨٣٢٩٣.٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	١٥٦٣.٠٠٠	٢٧٥١٥٥.٠٠٠	استخدامات استثمارية
٩٥٢.٦١٥٩.٠٠٠	٧٥٢٢.٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية	٢.٥٩٦.٣٦٤.٠٠٠	٧٩.٢٨١٣٨.٠٠٠	تحويلات رأسمالية
٢.٦١١٦٦٦٤.٠٠٠	٧٩٣.٣٢٩٣.٠٠٠	<b>جملة الإيرادات الرأسمالية</b>	٢.٦١١٦٦٦٤.٠٠٠	٧٩٣.٣٢٩٣.٠٠٠	<b>جملة الاستخدامات الرأسمالية</b>
٩٥٨.٤٩٥٤٩.٠٠٠	٧٤٩٢٢٧١٥.٠٠٠	<b>إجمالي المراتبة</b>	٩٥٨.٤٩٥٤٩.٠٠٠	٧٤٩٢٢٧١٥.٠٠٠	<b>إجمالي المراتبة</b>

\* يتضمن مبلغ ٢٩٢٩٢ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشركة الأجنبي  
\* يجوز بمرافقة وزير المالية زيادة كل من التكاليف والمصروفات والإيرادات للهيئة لمواجهة الزيادة في نفقات التشغيل وما يمكن إيجاباً على نتائج أعمال الهيئة وما يتولد للخزانة العامة.